

أثر طبيعة الملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعميل "دراسة تطبيقية"

د. زهراء محمد محمد حسن

المدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة_ جامعة المنصورة

أ.د. أحمد كمال مطاوع إبراهيم

أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة_ جامعة المنصورة

عزيزة أحمد عبد الحميد السيد

باحثة ماجستير
كلية التجارة_ جامعة المنصورة

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير الملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعميل وتم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث_ من خلال تقديم نماذج الانحدار المتعدد حيث تم التطبيق على عينة مكونة من 61 شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2014-2023 وتحليل البيانات الأولية للدراسة؛ تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS V26 لإدخال البيانات الأولية وتحليل فروض الدراسة وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير طردى ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعميل.

الكلمات المفتاحية: الملكية العائلية، الملكية المؤسسية، فترة ارتباط المراجع بالعميل.

Abstract:

This study aimed to test the effect of family ownership and institutional ownership on the audit tenure, an applied study was conducted to test the research hypotheses - by estimating multiple regression models, it was applied to a sample of 61 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2014-2023 and to analyze the data. Preliminary study: The statistical program SPSS V26 was used to enter the primary data and analyze the study hypotheses, The results of the study indicate that there is a direct, statistically significant effect of family ownership and institutional ownership on the audit tenure.

Keywords: family ownership, institutional ownership, audit tenure.

أولاً: مقدمة الدراسة

يعتبر هيكل الملكية إحدى آليات الحوكمة التي تلعب دوراً هاماً في الحد من مشكلة الوكالة وحل تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين من جهة، وتضارب المصالح بين كبار المساهمين وصغار المساهمين من جهة أخرى، حيث يؤدي الفصل بين الملكية وسيطرة الإدارة في الشركات إلى حدوث نزاع بين ملاك الشركة ومديريها، وتنتشأ هذه النزاعات نتيجة تعارض في المصالح بين أهداف حملة الأسهم المتمثلة في تعظيم الربح وزيادة الثروة والإدارة (Hassan Bazhair, 2022.p.3).

ويوجد نوعين رئيسيين لأبعاد هيكل الملكية: النوع الأول هي الملكية المشتتة التي تتمثل في وجود عدد كبير من المساهمين يمتلك كل منهم نسبة قليلة من أسهم الشركة والنوع الثاني هي الملكية المسيطرة (كبار المساهمين) التي تتمثل في امتلاك أو سيطرة عدد محدود من المساهمين على نسبة كبيرة من أسهم الشركة (Tarigan, 2022.p.252).

وتعد المراجعة آلية ضرورية من آليات حوكمة الشركات التي تساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم فإن تعيين المراجع الخارجي يتأثر إلى حد كبير بهيكل الملكية (Hu, 2022.p.1).

فيما يوجد جدل طويل حول ما إذا كانت العلاقة طويلة الأجل بين المراجع والعميل تعزز أو تضعف من جودة المراجعة (Lin, 2022.p.2) نتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها الكثير من الشركات حول العالم وما صاحبها من انهيارات مالية وخاصة أزمة شركة (انرون) في الولايات المتحدة الأمريكية (2001) ومن القوانين التي صاحبت ذلك تغير مراجع الحسابات، ولمعرفة ما إذا كان لهذا أثر على فترة ارتباط المراجع بالعميل أم لا.

حيث يلعب المستثمرون الأجانب دوراً كبيراً في الحصول عن عمليات مراجعة عالية الجودة وذلك لمنع المديرين من اكتساب مزايا شخصية في حالات مشاكل الوكالة العالية. وبالتالي يمكن أن يختلف تأثير الشركات الأجنبية على عملية المراجعة وفقاً لمدى مشاكل الوكالة بين المديرين وحملة الأسهم (Fallatah, 2021.p.3515).

كما تعد الملكية العائلية من بين الأدوات الحيوية لآليات حوكمة الشركات التي تؤثر على جودة المراجعة وذلك لأن المديرين وافقوا على تعيين المراجعين الخارجيين باعتبارهم وكلاء عن المساهمين عند أداء عملية المراجعة ومن المتوقع أخلاقياً أن يمثل منصب المراجعين في الشركة مصلحة لجميع المالكين فيما يتعلق بوضع المالك في الشركة. ومع ذلك، قد تؤثر العلاقات الطويلة بين المراجعين والمديرين على جودة المراجعة (Odudu, 2019.p.4)، إذا كانت غالبية الأسهم مملوكة للعائلة فبالتالي سوف تتدهور جودة المراجعة وتتعلل عندما يواجه المراجع شركة تسيطر عليها عائلة واحدة (Kurniawan, 2023.p.916).

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتمثل الفجوة البحثية لهذه الدراسة في عدم وجود دراسات قامت بقياس العلاقات بين أبعاد متغيرات الدراسة بصورتها المذكورة، وبالتالي تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في أنها قامت بقياس العلاقات المباشرة بين هذه المتغيرات بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، وحاولت الباحثة في هذا الجزء التعرف على الإسهامات التي قامت بها الدراسات السابقة ومحاولة الاستفادة منها في الدراسة الحالية وكذلك في اختيار منهجية البحث الملائمة ومن ثم الوقوف على جانب الاختلافات بينها وبين الدراسات السابقة، كما يلاحظ أن معظم الدراسات التي تمت وجدت في بيئات مختلفة وقطاعات متنوعة: منها دراسات في دول متقدمة ودراسات في دول نامية، كما تعددت القطاعات المختلفة منها قطاع البنوك وقطاع الشركات ولم تقم أى دراسة بالربط بين المتغيرات بشكل مباشر ومن هنا وجدت الباحثة أن هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تناولت أثر الملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعمل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية وفي ضوء ما سبق فقد رأت الباحثة ضرورة إعداد بحث علمي متكامل لدراسة أثر الملكية العائلية والملكية المؤسسية كمتغير مستقل على فترة ارتباط المراجع بالعمل كمتغير تابع.

وفى ضوء ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

1. ما أثر الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع بالعمل؟
2. ما أثر الملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعمل؟

ثالثاً: الدراسات السابقة Literature Review.

أ-المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت الملكية العائلية والملكية المؤسسية.

جدول رقم (1) نظرة عامة على الدراسات السابقة حول الملكية العائلية والملكية المؤسسية.

الدراسة	الهدف	النتائج	الابعاد	مدى الاستفادة منها
(Wang 2023)	معرفة إذا كان المستثمرون المؤسسين يؤثرون على البيئة والأداء الاجتماعي، والحوكمة للشركات الصينية المدرجة حيث يظهر أن الملكية المؤسسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً وإيجابياً بأداء الشركات	وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية والحوكمة في الشركات الصينية المدرجة.	الملكية المؤسسية	تحديد الملكية المؤسسية وبناء نموذج الدراسة بكل وضوح.
(de Groot, 2023)	كيف يمكن للشركات المملوكة للعائلة الاستعداد لمستقبل رقمي. ما هي الخصائص العائلية التي قد تساعدهم على ذلك؟	وجود تأثير إيجابي ومباشر للتحويل الرقمي على الملكية العائلية.	الملكية العائلية	تحديد الملكية العائلية وبناء نموذج الدراسة بكل وضوح.
(Dakhli , 2022)	التحقيق في العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين الملكية المؤسسية وتجنب الضرائب في الشركات باستخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال الفترة من 2007-2018.	الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على التهرب الضريبي.	الملكية المؤسسية	تحديد الملكية المؤسسية وبناء نموذج الدراسة بكل وضوح.

المصدر: من اعداد الباحثة من واقع الدراسات السابقة الموضحة بالجدول.

ب- المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت فترة ارتباط المراجع بالعميل

جدول رقم (2) نظرة عامة على الدراسات التي تناولت فترة ارتباط المراجع بالعميل

الدراسة	الهدف	النتائج	الأبعاد	مدى الاستفادة منها
(Aprilia, 2023)	تحليل تأثير أتعاب المراجعة، وفترة المراجعة، وتناوب المراجعين على جودة المراجعة مع لجان المراجعة كمتغير وسيط في شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2019-2021 على عينة من 303 شركة استوفت المعايير كوحدة تحليل.	أتعاب المراجعة وإشراف لجنة المراجعة لها تأثير على جودة المراجعة وفي الوقت نفسه، فإن فترة ارتباط المراجع بالعميل، وتناوب المراجعين ليس له أي تأثير على جودة المراجعة.	فترة ارتباط المراجع بالعميل	ساهمت الدراسة في إثراء الإطار النظري المتعلق بفترة ارتباط المراجع بالعميل
(Karno, 2022)	كيفية تأثير فترة ارتباط المراجع بالعميل وتناوب المراجعة على جودة المراجعة في الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة من 2019-2020.	هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين فترة المراجعة وجودة المراجعة في الشركات المقيدة في اندونيسيا.	فترة ارتباط المراجع بالعميل	إثراء الإطار النظري المتعلق بفترة ارتباط المراجع بالعميل
(Irianto, 2022)	فحص ما إذا كان هناك تأثير على فترة المراجعة وسمعة المراجع KAP وضغط الميزانية الزمنية على جودة المراجعة في الشركات المدرجة في IDX خلال الفترة من 2016-2020.	فترة المراجعة وسمعة المراجع KAP وضغط ميزانية الزمنى لم يكن لها أي تأثير كبير جزئي أو متزامن على جودة المراجعة.	فترة ارتباط المراجع بالعميل	إثراء الإطار النظري المتعلق بفترة ارتباط المراجع بالعميل
(Anggraini, 2022)	استهدفت الدراسة: تحديد تأثير فترة المراجعة ولجنة المراجعة وسمعة المراجع على جودة المراجعة مع الربحية كمتغير	توصلت النتائج: أن التدوير الجزئي له تأثير إيجابي وهام على فترة المراجعة وسمعة المراجع	فترة ارتباط المراجع بالعميل	ساهمت الدراسة في إثراء الإطار النظري المتعلق بفترة

الدراسة	الهدف	النتائج	الأبعاد	مدى الاستفادة منها
	وسيط والعينة المستخدمة هي شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا (BEL) خلال الفترة من 2015-2019.	ودوران المراجعة ولهم تأثير إيجابي وهام على جودة في الوقت نفسه مع وجود الربحية كمتغير وسيط.		ارتباط المراجع بالعميل

المصدر: من اعداد الباحثة من واقع الدراسات السابقة الموضحة بالجدول.

ج-المجموعة الثالثة: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الملكية العائلية والملكية المؤسسية وفترة ارتباط المراجع بالعميل

هناك ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرين، وهذا ما نراه نقطة انطلاق نحو أثر طبيعية الملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعميل، ويمكن عرض بعض من تلك الدراسات على النحو التالي:

دراسة (Bala,2022): بعنوان Audit Tenure, Audit Independence, Audit Committee Independence, Board Independence, and Audit Quality in the Listed Deposit Money Banks in Nigeria: The Moderating Effect of Institutional Ownership.

استهدفت الدراسة : الأثر الوسيط للملكية المؤسسية على العلاقة بين فترة المراجعة، واستقلالية المراجع، واستقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة في بنوك الودائع المالية المدرجة في نيجيريا(LDMBs)، ويتألف مجتمع الدراسة من (14 عينة) من البنوك المقيدة في البورصة النيجيرية، يتمثل هدف معظم منظمات الأعمال في البقاء على قيد الحياة واكتساب ميزة تنافسية مما يجعلها تلجأ إلى اتخاذ قرارات مثل التوسع في الشركة من خلال الحصول على المزيد من الأسهم مما يزيد من الحاجة إلى الشفافية في الشؤون المالية والمحاسبية والذي يظهر بوضوح في تقرير الوضع المالي للشركة والذي يحتاج إلى طرف خارجي مستقل يقوم بعملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة المستقل الذي يتأثر بعوامل عديدة منها فترة المراجعة واستقلالية المراجع وحجم مكتب المراجعة، كما نلاحظ أيضاً أن الملكية المؤسسية لها دور

هام في التأثير على جودة المراجعة بالأخص في ظل القضايا العالمية والمحلية في نيجيريا حول عدم الشفافية واختلاس الأموال في بعض بنوك الودائع المالية.

توصلت الدراسة : أن للملكية المؤسسية لها دور وسيط سلبي في العلاقة بين فترة المراجعة ، واستقلالية المراجع، واستقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة في بنوك الودائع المالية المدرجة في نيجيريا، وهذا يعني أن الملكية المؤسسية لا تضمن جودة المراجعة كلما زادت فترة ارتباط المراجع بالعميل ولذلك يوصى أن تتأكد بنوك الودائع المالية المدرجة في نيجيريا من أنها تفكر في المساهمة المؤسسية طويلة الأجل؛ لأن أولئك الذين لديهم حصة طويلة الأجل لديهم الدافع لمراقبة الإدارة وبالتالي يطلبون جودة مراجعة أفضل من خلال مراجعي BIG4 وبناء على ذلك يمكن للباحثين اشتقاق الفرض الفرعي التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد علاقة ذات معنوية سلبية بين الملكية المؤسسية وفترة ارتباط المراجع بالعميل.

دراسة (Adzroo,2022): بعنوان The Effect of Audit Fee, Audit Tenure, Company Size, Audit Rotation, and Institutional Ownership on Audit Quality (Empirical Study on Property and Real Estate Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange in (2018-2020).

استهدفت الدراسة : تأثير أتعاب المراجعة وفترة ارتباط المراجع بالعميل وحجم الشركة، وتناوب المراجعين، والملكية المؤسسية لجودة المراجعة في الشركات المدرجة ببورصة إندونيسيا على عينة من العقارات والشركات العقارية المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة من (2018-2020) وتتألف مجتمع الدراسة من 37 شركة والمنهجية المستخدمة هنا هي الانحدار الخطي، توضح بعض الدراسات أن الملكية المؤسسية ليس لها علاقة بشكل ملحوظ بجودة المراجعة وهذا يرجع إلى أن مع وجود الملكية المؤسسية لم تكن الشركة قادرة على قمع الإجراءات الانتهازية التي ارتكبتها المديرون بحيث أن لها تأثير على جودة المراجعة ويقول البعض الآخر: إن الملكية المؤسسية تؤثر على جودة المراجعة حيث إن الملكية المؤسسية ستراقب عملية المراجعة لأن المستثمرين المؤسسيين يطلبون بمعلومات عالية الجودة، حيث

ان كلما زادت فترة ارتباط المراجع بالعميل أدى إلى انخفاض في الاستقلالية والموضوعية بسبب التقارب بين الطرفين والذي يكون له تأثير سلبي على جودة المراجعة.

توصلت الدراسة: أن أتعاب المراجعة لا تؤثر علي جودة المراجعة، كما أن فترة المراجعة لا تؤثر أيضا على جودة المراجعة، ولا يوجد تأثير للملكية المؤسسية على جودة المراجعة، كما أوصت الدراسة إلى تعميم النتائج على مجتمع الدراسة وعلى الدول المتشابهة في عينة الدراسة واعتبار النتائج متشابهة فيها.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الباحثين لما أتيح لهم من دراسات سابقة، أمكن استخلاص النتائج التالية:

1. إن موضوع هيكل الملكية وفترة ارتباط المراجع بالعميل مازال محل جدل لذلك يحتاج إلى مزيد من الدراسة للوصول إلى رأى محدد ونتائج موضوعية، حيث لم تقدم الدراسات السابقة دليلا موضوعيا من بيئة الأعمال المصرية وهذا هو الدافع الأساسي وراء هذه الدراسة.
2. كما اختلفت الدراسة الحالية مع بعض نتائج الدراسة (Bala,2022) وذلك لأن للملكية المؤسسية لها دور وسيط سلبي في العلاقة بين فترة المراجعة، واستقلالية المراجع، واستقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة في بنوك الودائع المالية المدرجة في نيجيريا.
3. لم تتطرق أى من الدراسات السابقة - على حد علم الباحثين - لدراسة أثر الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع بالعميل.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قضية من القضايا الهامة على الصعيد الدولي متمثلة في فترة ارتباط المراجع بالعميل لما لها من أثر على جودة المراجعة، ويمكن تقسيم أهمية البحث الى أهمية علمية وأهمية تطبيقية كالتالي:

الأهمية العلمية:

تتبع أهمية الدراسة في تحديد وتفسير أثر الملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعمل في البيئة المصرية هذا بالإضافة إلى ندرة الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت هذا الموضوع.

الأهمية التطبيقية:

تعتبر الدراسة ذات أهمية للمستثمرين والذين يسعون لفهم كيف يمكن للملكية العائلية والملكية المؤسسية أن ترتبط بفترة ارتباط المراجع بالعمل مما يساعدهم في رفع كفاءة عملية المراجعة حيث يتم تطبيق الدراسة الحالية بالبيئة المصرية التي تعد أحد الاسواق الناشئة.

خامسًا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو: دراسة أثر الملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعمل في البيئة المصرية؟

وينبثق عن الهدف الرئيسي للدراسة الأهداف الفرعية التالية:

1-دراسة أثر الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع بالعمل.

2-توضيح أثر الملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعمل.

سادسًا: فروض الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرض الرئيسي: يوجد أثر معنوي للملكية العائلية والملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالعمل وينبثق عن الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول- يوجد أثر معنوي لنمط الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع بالعميل.

الفرض الفرعي الثاني- يوجد أثر معنوي لنمط الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع بالعميل.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة

1- الملكية العائلية Family ownership

اتفق كلٌّ من (Al Amosh, 2022.p.53; Shan, 2021.p.412) على تعريف الملكية العائلية أنها نسبة الأسهم المملوكة من قبل عائلة واحدة تمكنهم من الرقابة على مقدرات الشركة وتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب باقى المساهمين.

كما جادل الباحثون بشأن أن الملكية العائلية يمكن أن تقلل بشكل كبير من مشاكل الوكالة، وفقاً لفرضية المواءمة، حيث تمتلك الشركات العائلية حافزاً اقتصادياً قوياً لمواءمة مصالحها مع مصالح المساهمين الآخرين، وبالتالي تقليل تكلفة المراقبة والتي تمنع العواقب السلبية المحتملة على بقاء الشركة وسمعتها، بالإضافة إلى تحسين الأداء على المدى الطويل، كما تعتمد على علاقات القرابة حيث يخدم أفراد العائلة فى أدوار مختلفة فى الشركة وهذا يمكن أن يقلل من مشكلة الوكالة الكلاسيكية بين المديرين والمساهمين، وبالتالي تتجنب الحاجة إلى تكاليف المراقبة، حيث إن الرغبة فى حماية اسم العائلة من سمات وكلاء الأسرة فى الشركات المملوكة للعائلة، ومن الطبيعى أن يكون لدى أفراد العائلة شعور بالانتماء (Reddy, 2023.p.2) ومن وجهة نظر أخرى يرى بعض الباحثين بأن المصالح المتضاربة بين الأقلية والأغلبية من المساهمين يمكن أن يخلق حافزاً للأغلبية لمصادرة أصول مساهمى الأقلية، حيث يمكن أن تحقق الملكية العائلية أرباحاً خاصة من الشركة على حساب المساهمين الآخرين ولديها حوافز قوية لامتناس الأصول من الشركات المتداولة علناً تحت سيطرتها المملوكة لقدراتها الخاصة (Al-Duais, 2022.p.383).

2- الملكية المؤسسية institutional ownership

اتفق كلٌّ من (Hermawan, 2023.p.2; Linggahua, 2023.p.106; Rozan, 2023.p.13; Cheng, 2022.p.11) على تعريف الملكية المؤسسية أنها هي ملكية الأسهم المملوكة من قبل المستثمرين المؤسسيين، كشرركات الاستثمار وشركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وإذا كان مستوى الملكية المؤسسية مرتفعاً، فإن التحكم في الإشراف على الإدارة سيكون أكبر، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة (Carolyn, 2023.p.38).

تعتبر الملكية المؤسسية لها دور مهم للغاية في تقليل صراع الوكالة بين المديرين والمساهمين، حيث إن وجود مستثمرين مؤسسيين يعتبر آلية فعالة لأنه يمكن أن يراقب كل قرار يتم اتخاذه من قبل مديري الشركة (Safitri, 2023.p.4).

كما يتم تصنيف المستثمرين إلى مجموعتين وهما الأجانب والمحليين، حيث إن المستثمرون الأجانب هم أولئك الذين قاموا باستثمارات رأسمالية في الأسهم العادية الناشئة من بلد خارج حدودهم. من ناحية أخرى، فإن المستثمرين المحليين هم أولئك الذين استثمروا في الأسهم داخل بلادهم الأصلية، وتشمل هذه المجموعة كلاً من القطاع الخاص والعام (Handoyo, 2023.p.4)، بينما سيؤدي وجود الملكية المؤسسية إلى زيادة مراقبة الإدارة حتى تتمكن من تحسين الأداء من أجل تجنب الأشياء غير المرغوب فيها من قبل الشركات، حيث إن الإشراف قادر على تقليل مشاكل الوكالة إلى الحد الأدنى الذي يمكنه موازنة وتحسين أداء الإدارة (Rozan, 2023.p.13).

وحيث إن لأصحاب المؤسسات دوراً مهماً في التحكم في الإدارة وكذلك المساعدة في تحسين مراجعة المعلومات ولذلك فأصحاب المؤسسات متطورون ولديهم ميزة في معالجة المعلومات والحصول عليها، مما يقلل من الانتهازية وتكاليف الوكالة فتعمل حصة ملكية المستثمرين في المؤسسات على تقلل احتمالية التلاعب بالأرباح وهذا دليل على أن المراقبة النشطة من قبل المستثمرين المؤسسيين تقيد سلوكيات مديري الشركات (Al-Duais, 2022.p.383).

3- فترة ارتباط المراجع بالعميل Audit tenure

أولاً: مفهوم فترة ارتباط المراجع بالعميل

تعددت المفاهيم التي تناولت فترة ارتباط المراجع بالعميل ومنها ما يلي:

اتفق كلٌّ من (Dewi, 2023.p.237; Mulia, 2023.p.1; Dewita, 2023.p.371; Mahendra, 2023.p.388; Handayani, 2023.p.539; Dawami, 2022.p.4; Fitriyana, 2022.p.55; Wardani, 2022.p.115) على تعريف فترة ارتباط المراجع بالعميل أنها مدة الارتباط بين المراجع والعميل فيما يتعلق بخدمات المراجعة المتفق عليها والتي تقاس بعدد السنوات المتتالية التي قام فيها مكتب المراجعة (المراجع) بمراجعة العميل أو طول فترة ارتباط المراجعة بين المراجع والعميل.

فيما عرف (Karami, 2017.p.644) فترة ارتباط المراجع بالعميل أنها عدد السنوات التي تحتفظ فيها الشركة بمراجع الحسابات، ويشار عادة إلى الحد من فترة لارتباط بالتناوب الإلزامي للمراجعين، حيث إنه مع إطالة فترة المراجعة، فإن استقلالية المراجعين تتعرض لانخفاض يمكن أن يؤدي على المدى الطويل إلى فقدان المراجعين دوافعهم وتخفيف أهدافهم ومن المعروف أن الارتباط بالإدارة هو مصدر هذه المشكلة.

وبناءً على ما سبق يرى الباحثون من خلال المفاهيم السابقة اتفاق معظم الباحثين على تعريف فترة ارتباط المراجع بالعميل بشكل عام مع اختلاف في المرادفات ويمكن للباحثة تعريف فترة المراجعة: أنها هي الفترة التي يتعامل بها مراجع الحسابات مع العميل أو الشركة المراد مراجعتها، كما تعد فترة المراجعة مهمة جداً في عملية المراجعة وذلك؛ لأن المراجع يحتاج إلى الوقت الكافي لإكمال تلك العملية.

ثانياً: أهمية فترة ارتباط المراجع بالعميل

تعتبر فترة المراجعة مثيرة للجدل عندما تكون العلاقة بين المراجع والعميل على المدى القصير أو الطويل موضوعاً هاماً للنقاش وذلك عندما تواجه الشركة صعوبة في اتخاذ قرار

بشأن استبدال مكتب المراجعة بعد فترة زمنية معينة أو الحفاظ على علاقة طويلة الأمد مع نفس الممارسات المهنية في حين أن المراجعة لمدة طويلة يمكن أن يؤدي إلى نتائج متنازع عليها وذلك؛ لأنه يمكن أن يكون لها تأثير على أداء المراجع في الشركة مثل العلاقة العاطفية للمراجع مع العميل، والاستقلالية، والرسوم، وغيرها، حيث إن العلاقة الطويلة بين المراجع وعميله لديها القدرة على خلق تقارب بينهما وهذا يكفي لعرقلة استقلالية المراجع وتقليل جودة المراجعة (Wardani, 2022.p.115)، ومن وجهة نظر أخرى فإن طول العلاقة التي تحدث بين المراجع والعميل ستشجع المراجعين الذين لديهم فترة طويلة مع العملاء على إنشاء معرفة تجارية أعمق وكفاءة المراجع، مما سيمكن المراجع من تصميم برنامج مراجعة فعال لإنتاج تقارير، فيما سيؤدي قصر فترة المراجعة إلى تقليل موضوعية المراجع التي ستخضع بمرور الوقت، سيؤدي هذا الانخفاض في الموضوعية إلى زيادة احتمال حدوث أخطاء في البيانات المالية (Oktavia, 2022.p32).

فيما تتكون فترة المراجعة من بنيتين أساسيتين وهما: الخبرة الاقتصادية وخبرة المراجع، يمكن أن تخلق فترة المراجعة حوافز اقتصادية تجعل المراجعين أقل استقلالية. علاوة على ذلك، فإن الخبرة التي يمتلكها المراجع مرتبطة بفترة المراجعة، حيث يكتسب المراجع خبرة أفضل في فهم العمليات التجارية للعميل لتمكنه من تجنب المخاطر (Handayani, 2023.p.539).

ثالثاً: مكونات فترة ارتباط المراجع بالعميل (Khaerunnisa, 2023.p.58):

- (1) فترة جدولة المراجعة Scheduling Lag هي الفارق الزمني بين نهاية تاريخ الميزانية العمومية أو نهاية السنة المالية وبدء العمل الميداني من قبل المراجع.
- (2) فترة العمل الميداني Field work Lag هي الفارق الزمني بين بداية العمل الميداني ووقت الانتهاء منه.
- (3) فترة إعداد التقارير Reporting Lag هو الفارق الزمني بين الانتهاء من العمل الميداني وبين تاريخ إصدار تقرير المراجعة، ويمكن قياس تقدير فترة المراجعة باستخدام عدد

الأيام المطلوبة من قبل المراجع في جمع أدلة المراجعة بدءاً من فترة إقفال دفتر الحسابات حتى إصدار البيانات المالية لمراجع حسابات الشركة.

ثامناً: أسلوب الدراسة:

يشمل أسلوب الدراسة على ما يلي:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وفي إطار ما تصبو إليه الباحثة من اختيار العينة التحكيمية العمدية لأغراض إتمام الدراسة التطبيقية للبحث، فقد اختار الباحثون تحديد السلسلة الزمنية من عام 2014 الى عام 2023، وذلك لاستبعاد أثر الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد. وفي هذا الشأن، يتبين للباحثين أن البورصة المصرية مقيد بها 256 شركة خلال فترة الدراسة المحددة في السياقات السابقة، وحرصاً من الباحثين على تجنب التقلبات الاقتصادية التي تضر بأساليب اختيار العينة، فقد تم وضع مجموعة من الشروط التي تم على أساسها اختيار العينة:

1. التركيز على القطاعات الأكثر تداولاً بسوق الأوراق المالية المصري وفقاً لمؤشر EGX 100 والتي تمثلت في ست قطاعات رئيسية وهي: قطاع الموارد الأساسية، والرعاية الصحية والأدوية، والعقارات، والسياحة والترفيه، والأغذية والمشروبات والتبغ، والاتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات.
2. استبعاد الشركات التي تعلقت بالبنوك والمؤسسات المالية والتأمين لما لها من طبيعة خاصة تتعلق بالبيانات وعمليات المعالجة المحاسبية والتشغيل.
3. استقرار الشركة بالمؤشر الأكثر تداولاً على مستوى السلسلة الزمنية خلال 10 سنوات، بحيث ألا تكون هذه الشركة قد سقطت من المؤشر خلال فترة الدراسة في أي سنة من السنوات.

وباتباع الشروط الموضحة سابقاً، يتبين أن عينة الدراسة قد سجلت 610 مشاهدة (61 شركة × 10 سنوات)، وبحذف القيم الشاذة والمتطرفة التي تبلغ 84 مشاهدة وبحذف البيانات

المفقودة والتي يبلغ عددها 98 مشاهدة يصبح العدد النهائي لعينة الدراسة هو 428 مشاهدة. ويمكن للباحثين بيان توزيع عينة الدراسة على قطاعات البورصة المصرية من خلال الجدول رقم (1-4) التالي:

جدول رقم (1-4): إجراءات اختيار وتوزيع عينة الدراسة على السوق المصري

2. مصادر الحصول على البيانات:

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	القيم المفقودة	القيم الشاذة والمتطرفة	صافي العينة
أغذية ومشروبات	14	140	13	23	104
عقارات	9	90	24	7	59
سياحة وترفيه	15	150	25	6	119
رعاية صحية وأدوية	8	80	8	16	56
موارد أساسية	9	90	6	25	59
اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	6	60	22	7	31
الإجمالي	61	610	98	84	428

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على النتائج الإحصائية.

اعتمد الباحثون على العديد من المصادر للحصول على كافة البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية، وهي: موقع البورصة المصرية وما يحتوي من بيانات الشركات والقوائم المالية، وموقع معلومات مباشر مصر، وبعض المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، وشركة مصر لنشر المعلومات، وقد استطاع الباحثون من خلال هذه المصادر الحصول على البيانات التالية:

1. القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومحل التطبيق بعينة الدراسة.
2. تقارير المراجع الخارجي عن الفترات محل الدراسة للشركات المدرجة بعينة الدراسة.
3. تقارير الحوكمة للحصول على أبعاد هيكل الملكية عن الفترات محل الدراسة للشركات المدرجة بعينة الدراسة.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحليل بيانات عينة الدراسة يتضح وجود دمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية العرضية (Panel Data) وهي تعبر عن مجموعة المشاهدات التي يتم تكرار قياساتها عند عدد من الوحدات على عدة فترات زمنية ولهذا تتضمن هذه المشاهدات في البيانات الزمنية المقطعية على الأقل بعدين: الأول بعد مقطعي عرضي (المستعرض) Cross – Sectional Dimension معرف بالمؤشر (i) والذي يمثل الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، والبعد الثاني زمني Time Series Dimension ويعرف بالمؤشر (t) الذي يمثل فترة الدراسة. وتتميز البيانات المقطعية العرضية بعدة مزايا تتمثل في:

1. التحكم في عدم تجانس الوحدات (Heterogeneity)، حيث إن البيانات الزمنية المقطعية تأخذ في عين الاعتبار الاختلاف بين الشركات والمشاهدات التي تخصها، وهو ما يحقق تقادي الحصول على أي تحيز في التقدير وخلق نتائج متحيزة.
2. الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات العرضية يتيح الفرصة لدراسة المزيد من المشاهدات، مما يؤدي إلى مزيد من التباين، والمزيد من درجات الحرية والكفاءة، والقليل من الازدواج الخطي بين المتغيرات.
3. البيانات الزمنية المقطعية أكثر قدرة على دراسة ديناميكية التغير، وذلك بدراسة المشاهدات في الوحدات المختلفة على مدار الزمن.
4. البيانات الزمنية المقطعية أكثر قدرة على تحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن كشفها بسهولة في محض البيانات العرضية فقط أو بيانات السلاسل الزمنية بمفردها.

وفي هذا الصدد، استعان الباحثون بالبرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار السادس والعشرين، ولأغراض اختبار الفروض الإحصائية للدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في: اختبارات التوزيع الطبيعي، والإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiregression Analysis)، مع الاستناد إلى قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس الجودة الإحصائية للنموذج، والوقوف على تأثير مستوى اختلاف

أبعاد هيكل الملكية على فترة ارتباط المراجع بالعميل. ويمكن توضيح هذه الأساليب بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ. التحليل الإحصائي الوصفي:

يستخدم التحليل الإحصائي الوصفي من خلال مجموعة الأساليب المعنية بعرض مفردات الدراسة الإحصائية وتلخيصها وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى. وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلٍ من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلٍ من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد في استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة، وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي.

ب. تحليل الارتباط:

تحليل الارتباط يعني دراسة العلاقة بين متغيرين، والهدف الاساسي له هو تحديد مدى درجة العلاقة بين المتغيرات، من صفر لا يوجد ارتباط (no Correlation) إلى الارتباط الكامل (Perfect Correlation). ويعبر معامل الارتباط عن معامل يقيس مدى العلاقة بين الظواهر المختلفة (ظاهرتان، أو أكثر، أو متغيران، أو أكثر) لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما أو مجموعة منها مرتبطاً بتغير الأخرى، فقد يريد الباحث معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين التدخين والإصابة بمرض في الرئة، أو بين درجة تعليم الشخص ومستوى دخله. أو بين الحالة التعليمية والحالة الاجتماعية للناخب. وكما نرى فإنه يمكن أن نذكر الكثير بين الأمثلة في مختلف المجالات، بل قد يرغب الباحثون في دراسة العلاقة بين أكثر من متغيرين في وقت واحد.

ج. مجموعة من الإحصاءات الاستدلالية:

الإحصاء الاستدلالي يمثل الجزء الأكبر من علم الإحصاء، وهو يعرف باسم inductive statistic، حيث يهتم أسلوب الاستدلال في الإحصاء بالتعرف على كيفية حدوث الظاهرة أو كيف خرجت النتائج بهذا الشكل؟ أو ما العلاقة بين الظواهر أو المتغيرات على عكس الأسلوب الوصفي الذي يهتم فقط بعرض البيانات على صورتها كما هي، كما يهتم الإحصاء الاستدلالي بالعينة كجزء من مجتمع البحث الكلي.

ويهدف الأسلوب الاستدلالي في الإحصاء إلى الوصول للحكم على المجتمع من خلال الحكم على عينة جزئية واحدة والتي هي محل الدراسة والبحث، كما يقدم الاستدلال مجموعة من المعلومات التي تؤثر على الوصف المرتبط بالحكم على العينة، ويحتوي على صفات أخرى مرتبطة بالحكم على المجتمع، حيث تجمعهم سمات مشتركة. وقد اعتمد الباحثون في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية التي تتمثل في:

1. استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.

2. استخدام أساليب التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لترتيب أبعاد هيكل الملكية المختلفة.

3. استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA.

4. نتائج تحليل الانحدار المتعدد واختبارات التأثير المباشر:

يهدف الباحثون في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الآثار المباشرة لأبعاد هيكل الملكية المختلفة المتمثلة في: الملكية الادارية والمؤسسية والعائلية والحكومية والمركزة والأجنبية على فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل وذلك من خلال تشغيل نموذج الانحدار الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

أولاً: تحليل أثر الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع بالعميل:

يتنبأ الفرض الفرعي الثالث للدراسة بتحليل أثر الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل، ولغرض التحليل فقد قام الباحثون بتشغيل نموذج اختبار الفروض الرئيسي للدراسة بعد فصل الملكية العائلية في نموذج منفصل لتجنب أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بالنموذج الرئيسي تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (13-4) على النحو التالي:

جدول رقم (13-4): تحليل أثر الملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل

Variables	FAM.OWN & TUNURE			
	Baseline		Including control variables	
	Coef.	t-stat.	Coef.	t-stat.
Constant	0.071	0.972	0.076	0.642
FAM.OWN	0.162	2.178	0.179	2.050
SIZE	--	--	0.055	0.827
RLag	--	--	0.063	1.113
GROWTH	--	--	0.057	0.551
LEV	--	--	0.072	0.865
Firm Fixed Effects	<i>Included</i>		<i>Included</i>	
N	428		428	
VIF (Max)	---		1.886	
F-statistic	41.036		58.473	
Durbin-Watson	1.926		1.855	
Adj. R2	15.30%		37.60%	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على النتائج الإحصائية.

يتبين للباحثين من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (13-4) الانخفاض النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 15.30%، 37.60% على التوالي، وهو ما يشير إلى أن الملكية العائلية تسهم في تفسير 15.30% من التباين الكلي في فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل، بينما يؤدي التكامل بين الملكية العائلية والمتغيرات الحاكمة الأخرى إلى تفسير 37.60% من التباين الكلي في فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل. وعلاوة على ذلك،

يتبين للباحثين أن قيم Durbin – Watson تبلغ 1.926، 1.855 على التوالي وهو ما يترتب من القيمة 2 وهو ما يشير إلى صحة النموذج فضلاً عن معنوية قيم F والبالغة 41.036، 58.473 على التوالي.

وفيما يتعلق بمعنوية المتغير المستقل للدراسة الثالث الخاص بالملكية العائلية في النموذج الرئيسي، فيتبين للباحثة معنوية المتغير المستقل الثالث حيث إن $(\beta = 0.162; t\text{-stat.} = 2.178 > 2)$ ، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع الملكية العائلية يؤدي إلى الزيادة في فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل. ويؤكد العمود الثاني الخاص بالنموذج الكامل الشامل للمتغيرات الرقابية هذه النتيجة حيث إن $(\beta = 0.179; t\text{-stat.} = 2.050 < 2)$. وبالتالي، يمكن للباحثين قبول الفرض الفرعي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل.

ثانياً: تحليل العلاقة بين الملكية المؤسسية وفترة ارتباط المراجع بالعميل:

يتنبأ الفرض الفرعي الثاني للدراسة بتحليل أثر الملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل، ولغرض التحليل فقد قام الباحثون بتشغيل نموذج اختبار الفروض الرئيسي للدراسة بعد فصل الملكية المؤسسية في نموذج منفصل لتجنب أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بالنموذج الرئيسي تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (12-4) على النحو التالي:

جدول رقم (12-4): تحليل أثر الملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل

Variables	INS.OWN & TUNURE			
	Baseline		Including control variables	
	Coef.	t-stat.	Coef.	t-stat.
Constant	0.073	0.561	0.085	1.131
INS.OWN	0.171	2.168	0.164	2.569
SIZE	--	--	0.074	1.149
RLag	--	--	0.055	0.891

Variables	INS.OWN & TUNURE			
	Baseline		Including control variables	
	Coef.	t-stat.	Coef.	t-stat.
GROWTH	--	--	0.078	0.748
LEV	--	--	0.070	0.625
Firm Fixed Effects	<i>Included</i>		<i>Included</i>	
N	428		428	
VIF (Max)	---		1.704	
F-statistic	37.532		57.177	
Durbin-Watson	1.814		1.714	
Adj. R2	19.60%		32.00%	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على النتائج الإحصائية.

يتبين للباحثين من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (4-12) الانخفاض النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 19.60%، 32% على التوالي، وهو ما يشير إلى أن الملكية المؤسسية تسهم في تفسير 19.60% من التباين الكلي في فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل، بينما يؤدي التكامل بين الملكية المؤسسية والمتغيرات الحاكمة الأخرى إلى تفسير 32% من التباين الكلي في فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل. وعلاوة على ذلك، يتبين للباحثين أن قيم Durbin – Watson تبلغ 1.814، 1.714 على التوالي وهو ما يترتب من القيمة 2 وهو ما يشير إلى صحة النموذج فضلاً عن معنوية قيم F والبالغة 37.532، 57.177 على التوالي.

وفيما يتعلق بمعنوية المتغير المستقل للدراسة الثاني الخاص بالملكية المؤسسية في النموذج الرئيسي، فيتبين للباحثة معنوية المتغير المستقل الثاني حيث إن $(\beta = 0.171; t\text{-stat.} = 2.168 > 2)$ ، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع الملكية المؤسسية يؤدي إلى الزيادة في فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل. ويؤكد العمود الثاني الخاص بالنموذج الكامل الشامل للمتغيرات الرقابية هذه النتيجة حيث إن $(\beta = 0.164; t\text{-stat.} = 2.569 > 2)$. وبالتالي، يمكن للباحثين قبول الفرض الفرعي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل.

تاسعاً: مناقشة نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة إلى النتائج التالية

1. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير طردى ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على فترة ارتباط المراجع بالخارجى بالعميل.
2. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير طردى ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على فترة ارتباط المراجع بالخارجى بالعميل.

عاشراً: التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة إفصاح الشركات عن حملة الأسهم لأنه بالرغم من وجود لوائح تنص على ذلك إلا أن هناك مجموعة من الشركات لم تفصح عن ذلك في تقاريرها المالية.
2. تدعو الدراسة مكاتب المراجعة بأخذ هيكل الملكية (الملكية العائلية والملكية المؤسسية) بعين الاعتبار عند تحديد فترة المراجعة لما لها من تأثير متباين على جودة المراجعة.

الحادى عشر: الدراسات المستقبلية المقترحة:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية، يمكن اقتراح الدراسات المستقبلية التالية:

1. إجراء دراسة تطبيقية لأثر هيكل الملكية على عدم تماثل المعلومات المالية.
2. إجراء دراسة تطبيقية لأثر الملكية المؤسسية وخصائص لجنة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح.

المراجع

1. Adzroo, Q. A., & Kurniawati, L. (2022, June). The Effect of Audit Fee, Audit Tenure, Company Size, Audit Rotation, and Institutional Ownership on Audit Quality (Empirical Study on Property and Real Estate Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange in 2018-2020). **In Prosiding University Research Colloquium** (pp. 461-473).
2. Al Amosh, H., & Khatib, S. F. (2022). Ownership structure and environmental, social and governance performance disclosure: the moderating role of the board independence. **Journal of Business and Socio-Economic Development**, 2(1), 49-66.
3. Al-Duais, S. D., Malek, M., Abdul Hamid, M. A., & Almasawa, A. M. (2022). Ownership structure and real earnings management: Evidence from an emerging market. **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 12(2), 380-404.
4. Anggraini, M. A., Sanjaya, S., Yamasitha, Y., & Yulasm, Y. (2022). The Effect of Audit Rotation, Audit Tenure and Auditor Reputation on Audit Quality with Profitability as Moderating Variable. **UPI YPTK Journal of Business and Economics**, 7(1), 25-31.
5. Aprilia, N. M., & Kusumawati, E. (2023). Effect of Audit Fee, Audit Tenure and Audit Rotation on Audit Quality with the Audit Committee as Moderation. **The International Journal of Business Management and Technology**, 7(1).
6. Bala, H. (2022). Audit Tenure, Audit Independence, Audit Committee Independence, Board Independence, and Audit Quality in the Listed Deposit Money Banks in Nigeria: The Moderating Effect of Institutional Ownership. **Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis**, 9(1).
7. Carolyn, H., Fauzi, A., & Utaminingtyas, T. H. (2023). THE EFFECT OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AND OWNERSHIP STRUCTURE ON PROFITABILITY. **International Journal of Multidisciplinary Research and Literature**, 2(1), 35-44.
8. Cheng, X., Wang, H. H., & Wang, X. (2022). Common institutional ownership and corporate social responsibility. **Journal of Banking & Finance**, 136, 106218.
9. Dakhli, A. (2022). The impact of ownership structure on corporate tax avoidance with corporate social responsibility as mediating variable. **Journal of Financial Crime**, 29(3), 836-852.
10. Dawami, S. (2022). The Effect of Ownership Structure, Audit Brand Name and Audit Tenure on the Integrity of Financial Reports with Firm Size as a Moderating Variable. **IJFMR-International Journal for Multidisciplinary Research**, 4(6).
11. De Groote, J., Soluk, J., Laue, S. L., Heck, M., & Kammerlander, N. (2023). How can family owned Mittelstand firms use their unique resources to master the digitalization age? The role of family historical, venture, and collaborative capital. **Business Horizons**, 66(1), 133-152.
12. Dewi, R. T. K., Rahayu, S., & Ridwan, M. (2023). Effects of Audit Fee, Audit Delay, Financial Distress, Audit Opinion and Audit Tenure on Auditor Switching. **Journal of Business Management and Economic Development**, 1(02), 182-196.
13. Dewita, T. H., & Erinos, N. R. (2023). Pengaruh Audit Tenure, Rotasi Audit, dan Fee Audit terhadap Kualitas Audit. **Jurnal Eksplorasi Akuntansi**, 5(1), 370-384.
14. Fallatah, E. M., Saat, N. A. M., Shah, S. M., & Chong, C. W. (2021). Moderating Effect of IFRS on Ownership-Structures–Audit-Quality Relationship for Listed Firms in Saudi Arabia. **Journal of Contemporary Issues in Business and Government** | Vol, 27(2), 3512.

15. Fitriyana, D. R., & Nazar, S. N. (2022). The Effect of Audit Tenure, Auditor Switching and Institutional Ownership on Financial Statements Integrity. *GOVERNORS*, 1(2), 54-63.
16. Handoyo, S., Suharman, H., Ghani, E. K., & Soedarsono, S. (2023). A business strategy, operational efficiency, ownership structure, and manufacturing performance: The moderating role of market uncertainty and competition intensity and its implication on open innovation. **Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity**, 100039.
17. Hassan Bazhair, A., & Naif Alshareef, M. (2022). Dynamic relationship between ownership structure and financial performance: a Saudi experience. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2098636.
18. Hu, M., Muhammad, A., & Yang, J. (2022). Ownership concentration, modified audit opinion, and auditor switch: New evidence and method. **The North American Journal of Economics and Finance**, 61, 101692.
19. Irianto, D. I. (2022). The The Effect of Audit Tenure, Auditor's Reputation and Time Budget Pressure on Audit Quality. **Journal Of Applied Managerial Accounting**, 6(1), 1-9.
20. Karami, G., Karimiyan, T., & Salati, S. (2017). Auditor tenure, auditor industry expertise, and audit report lag: **Evidence of Iran. Iranian Journal of Management Studies**, 10(3), 641-666.
21. Karno, A., Aulia, A., Panorama, M., & Aldiansya, M. R. (2022). The Effect of Audit Tenure and Audit Rotation on Audit Quality in Companies Listed on the Stock Exchange. **Sinomika Journal: Publikasi Ilmiah Bidang Ekonomi Dan Akuntansi**, 1(1), 15-36.
22. Khaerunnisa, I., & Amrulloh, A. (2023). The Effect of Audit Opinion, Audit Tenure and Office of Public Accountant (OPA) size on Stock Price (Study of Properties & Real Estate Companies listed on the IDX). **The Accounting Journal of Binaniaga**, 8(01), 55-72.
23. Kurniawan, E. C. (2023). The Effect of Ownership Structure on Audit Quality in the Banking Sector in 2010-2018. **Jurnal Ekonomi**, 12(02), 914-920.
24. Linggahua, A. H., Nuzula, N. F., & Sugiastuti, R. H. (2023). The Influence of Corporate Governance and Ownership Structure on Competitive Advantage: An Empirical Study in Indonesian Manufacturing Industry. **PROFIT: Jurnal Administrasi Bisnis**, 17(1), 103-115.
25. Mondal, A., Ray, S., & Lahiri, S. (2022). Family ownership, family management, and multinationality: Evidence from India. **Journal of Business Research**, 138, 347-359.
26. Mulia, S. (2023). Pengaruh Audit Tenure, Auditor Switching, Pendidikan Auditor Dan Ukuran Kap Terhadap Kualitas Audit Syariah (Doctoral dissertation, UIN Raden Intan Lampung).
27. Nurmalita, S., & Asmara, R. Y. (2022). The effect of audit tenure and ownership structure on audit quality with audit fee as moderating variable. **International Journal of Management Studies and Social Science Research**, 4(2), 50-63.
28. Oktavia, D., & Challen, A. E. (2022). Pengaruh Audit Tenure, Rotasi Audit, dan Spesialisasi Auditor Terhadap Kualitas Audit Pada BUMN Go-Public. **Neraca Keuangan: Jurnal Ilmiah Akuntansi dan Keuangan**, 17(1), 28-42.
29. Rozan, N., Arieftiara, D., & Hindria, R. (2023). Struktur Kepemilikan dan Capital Intensity Terhadap Penghindaran Pajak. **Journal of Economic, Management, Accounting and Technology**, 6(1), 10-22.
30. Shan, Y. G., Troshani, I., & Loftus, J. (2021). Managerial ownership, audit committees and non-audit services. **Australian Journal of Management**, 46(3), 409-436.

31. Susanti, Y., & Annisa, A. (2023). Effect Of Audit Fee, Audit Tenure and Company Size on Audit Quality in Mining Companies. **Jurnal Riset Akuntansi**, 1(2), 11-35.
32. Tarigan, B., Pramono, A. J., Rusmin, R., & Astami, E. W. (2022). The Impact of Ownership Structure and Audit Quality on Carbon Emission Disclosure: An Empirical Study from Indonesia. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 9(4), 251-259.
33. Wang, Y., Lin, Y., Fu, X., & Chen, S. (2023). Institutional ownership heterogeneity and ESG performance: Evidence from China. **Finance Research Letters**, 51, 103448.
34. Wardani, T. J., & Waskito, I. (2022). Pengaruh Fee Audit, Audit Tenure, Dan Rotasi Audit Terhadap Kualitas Audit (Studi Pada Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia Tahun 2018-2020). **Jurnal Riset Mahasiswa Akuntansi**, 2(1), 112-12